واقع الادارة البيئية في المؤسسات الصناعية الجزائرية

– دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالشرق الجزائري–

The reality of environmental management in the Algerian industrial enterprises- a field study of sample of economic enterprises in eastern Algeria-

د. عامر ملايكية [1]، د.طلحي فاطمة الزهراء* [2]

[1] جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس،مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، amer.melaikia@univ-soukahras.dz

[2] جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، fz.talhi@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/28 تاريخ القبول: 2021/11/20 تاريخ النشر: 2021/12/01

ملخص:

تعرض هذه الورقة نتائج بحث حول نظام الإدارة البيئية في عينة من المؤسسات الصناعية تقع مقراتها الرئيسية في أربع ولايات بالشرق الجزائري؛ وترتكز الدراسة الميدانية منه على أسلوب استقصاء الحقائق وفق مقاربة تحليل المتطلبات الداخلية لنظام الإدارة البيئية وقياس مقومات ودوافع التوجه البيئي من وجهة نظر مدراء تلك المؤسسات.

توصل الباحثان إلى الكثير من النتائج التي تؤكد قلة عدد المؤسسات الصناعية الجزائرية الحاصلة على شهادات الجودة البيئية وضعف الإمكانات التنظيمية والإدارية المخصصة لتبني نظام الادارة البيئية. كما أظهرت النتائج بساطة الدوافع المحفزة لمدراء المؤسسات الصناعية الجزائرية للتوجه البيئي ومحدودية التزامهم بمقومات المحافظة على البيئة الطبيعة.

الكلمات المفتاحية :البيئة الطبيعية، الإدارة البيئية، التوجه البيئي، المؤسسة الصناعية الجزائرية.

تصنيف JEL : A10, C42, D21, Q51, Q56, L52, M11

Abstract:

This article presents the results of a scientific research on the reality of environmental management in a sample of industrial enterprises located in four wilayas of eastern Algeria. The field study is based on the analytical method of investigation, which consists in evaluating the internal capacities of the management system and measuring the elements and the motivations of the environmental orientation from the point of view of the managers of these companies.

The research team has obtained many results that confirm the small number of Algerian companies with environmental quality certificates and the weak organizational and managerial capacities allocated to the adoption of environmental management system. The results also showed the simple motivations of the directors of the Algerian companies for environmental orientation and their limited commitment to the preservation of the natural environment.

Keywords:natural environment, environmental management, environmental orientation, Algerian industrial company.

Jel Classification Codes:A10, C42, D21, Q51, Q56, L52, M11**.**

*د.طلحي فاطمة الزهراء

I. مقدمة:

أدرك المجتمع الدولي – منذ أكثر من نصف قرن – الحاجة الملحة لاعتماد نهج إداري جديد للتنمية الاقتصادية يقوم على مبدأ التوفيق بين تنامي الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وتلبية الاحتياجات الانسانية للأجيال المستقبلية؛ الشيء الذي دفع بالمنظرين إلى ابتكار مفاهيم ونظم ادارية جديدة تتعلق بتكريس فلسفة التنمية المستدامة القائمة على أساليب الإنتاج الأخضر المسيرة من قبل مؤسسات اقتصادية مسؤولة اجتماعيا تتخذ من الإدارة البيئية نظاما لها.

إن الحديث عن ادماج بعد البيئة في الادارة وتحقيق شرط الاستدامة في التنمية الاقتصادية يرجع بنا إلى نتائج أعمال اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة التي أصدرت تقريرها الأول المعنون بـ" مستقبلنا المشترك" عام 1987[1]، والذي تضمن توصيات واضحة تلفت انتباه الدول المتقدمة والنامية، على حد سواء، إلى ضرورة تكييف أنماطها التنموية السائدة بما يتماشى وتحقيق مقاييس الاستدامة المستقبلية.

تتصف الجزائر، على غرار الكثير من دول البحر الأبيض المتوسط، بإمكانات وموارد بيئية ضخمة ومتنوعة؛ الأمر الذي يستدعى من صناع القرار الاقتصادي فيها الاسراع في تطوير السياسات الكفيلة بحماية مقدراتها البيئية. تحقيق هذه الغاية تفرض على الشركات الصناعية الجزائرية التعجيل في الانتقال إلى تبني نظم الادارة البيئية، خاصة بعد تنامي الوعي البيئي العالمي وتدويل قضية حماية البيئة الطبيعية وعولمة الأفكار المرتبطة بالحق في العيش في بيئة نظيفة ذات مستوى عال من الرفاهية.

سواء تبنت المؤسسات الجزائرية النظرة الأولى أو الثانية، فهي ستواجه رهانا حقيقيا يتمثل في ضرورة التحول إلى نظام الادارة البيئية وتحسين أدائها البيئي وزيادة مستوى التزامها بحماية البيئة الطبيعية. الأمر الذي يفرض عليها فئتين من التحديات. الأولى تتعلق بالتحديات الخارجية التي تشمل بدورها الكثير من المتغيرات. أما الثانية فتتعلق بالتحديات الداخلية التي تتضمن توفير المتطلبات التنظيمية والبشرية والمالية الواجبة لإرساء نظام الادارة البيئية؛ وقبل كل ذلك إيمان المدراء بأهمية التوجه البيئي في إدارة أعمال المؤسسات التي يشرفون عليها. هذه الفكرة تدفع بنا إلى طرح **تساؤل هام** حول واقع الإدارة البيئية في عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية؛ **فمـا مستـوى تبنـى المؤسسـات الصناعيـة الجزائريـة لنظـام الإدارة البيئيـة ؟**

نتوقع أن تعطينا الإجابة عن السؤال الرئيس للبحث بعض الأفكار المجدية في إعداد تشخيص استكشافي لأهم الأبعاد الداخلية لمستوى تبني نظام الإدارة البيئية من قبل عينة معتبرة من المؤسسات الصناعية الجزائرية. كما قد تتاح لنا الفرصة للإحاطة بأهم الدوافع المحفزة للتوجه البيئي في تلك المؤسسات.

ينطلق البحث في استقصاء حقيقة تبني نظام الادارة البيئية في عينة من المؤسسات الصناعية الجزائرية وفق مقاربة تحليل المتطلبات الداخلية بالارتكاز على **الفرضية الرئيسية التالية:**

" يعتبر مستوى تبني نظام الإدارة البيئية من قبل المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة ضعيفا بالنظر إلى مستوى تحضير المتطلبات الداخلية له ".

تتمحور أهداف البحث حول: تشخيص أهم الأبعاد الداخلية المتعلقة بإرساء نظام الادارة البيئية في المؤسسات الصناعية الجزائرية. يتم ذلك بتقييم الجوانب التنظيمية والإدارية ومقومات الادارة البيئية واختبار مدارك المدراء حول أهمية دوافع ادماج البعد البيئي في استراتيجياتهم المستقبلية.

بغية تحقيق هذه الأهداف أجرى الباحثان دراسة استقصائية على عينة من الشركات الناشطة في 14 قطاعا صناعيا بلغ حجمها 31 شركة تقع مقراتها في منطقة الشمال الشرقي للجزائر (أجريت خلال الفترة الممتدة بين جانفي 2020 وأوت من عام 2021). وقد تم فيها استطلاع آراء المدراء حول الكثير من جوانب الادارة البيئية، ومنها اخترنا عرض الجزء الأهم المتعلق بخمس

أبعاد رئيسية؛ الأول يستكشف مقومات الادارة البيئية، والثاني يحدد دوافع التوجه البيئي، والثالث يقيس مستوى ادماج البعد البيئي في الادارة، والرابع والخامس يقيمان مدى توافر المتطلبات التنظيمية والإدارية داخل المؤسسات على الترتيب.

اما فيما يخص الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع فقد قدمت الدراسة الموسومة ب" **نظام الادارة البيئية وفق متطلبات المواصفة الدولية (ISO 14004)وامكانية تطبيقه "دراسة حالة في مصنع المأمون (الزيوت النباتية)**"للباحثة : رجاء جاسم محمد ، حيث خلصت الدراسة الى وجود تطبيق جزئي لنظام الإدارة البيئية وهذا ما يوفر بيئة مناسبة لتطبيق النظام، واوصى البحث إعتماد المواصفة القياسية لأجل الإرتقاء بمستوى الأداء البيئي.

الدراسة الموسومة ب: " تحديد العوامل المؤثرة لنظام الإدارة البيئية ISO14001بوجود ثقافة الجودة والإنتاجالأنظف متغيرات وسيطة على الأداء البيئي " للباحث خليفة علي العبدلات حيث هدفت هذه الدراسة الى تقييم المواصفة **ISO 14004** في شركة المثاليةللصناعات الكيماويةوبيان مدى اثرها على الأداء البيئي للمنظمة ، وتوصلت النتائج الى:

-تمتلك شركة المثالية للصناعات الكيماوية سياسة بيئية، حيت تلزم الشركة جميع العاملين فيها بتطبيق السياسة البيئية الخاصة بها.

-أظهرت النتائج وجود أثر مباشر للإنتاجالأنظف على الأداء البيئي لشركة المثالية للصناعات الكيماوية، كما اتضح وجود أثر مباشر لمتغير المراجعة البيئية على متغير الإنتاجالأنظف.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو تناول كل ابعاد الإدارة البيئية والتركيز على إيجاد نقاط الضعف في المؤسسات الجزائرية .

تبرز أهمية البحث من حداثة موضوع الادارة البيئية في السياق الجزائري الذي يشوبه بعض الغموض في نظر الكثير من مدراء المؤسسات الصناعية الجزائرية، خاصة وأن عدد المؤسسات الحاصلة على شهادات المطابقة للجودة البيئية ما يزال ضئيلا جدا. أضف إلى ذلك غياب الهيئات البيئية الفاعلة وأطراف المجتمع المدني الضاغطة في مجال حماية البيئة؛ وكل هذه العوامل تزيد من عزيمة الباحثين في استطلاع الحقائق الميدانية المتعلقة بواقع المؤسسات الصناعية في الجزائر.

وللإلمام بموضوع البحث تم تنظيمه في **ثلاثة أقسام وخاتمة** على النحو التالي. **القسم الأول** يناقش الخلفية النظرية لموضوع البحث بمراجعة الأدبيات حول مفهوم الادارة البيئية؛ مع التركيز بصورة خاصة على: أسباب الاهتمام بالإدارة البيئية، مستويات دمج البعد البيئي في المؤسسة الصناعية، مقومات ودوافع التوجه البيئي للشركات الصناعية. **القسم الثاني** يتناول الجوانب المنهجية للبحث الميداني ويصف المراحل المتبعة في إنجازه. أما **القسم الثالث** فيعرض نتائج البحث الميداني.ويختتم المقال بمناقشة وجيزة لانعكاسات البحث واتجاهاته في المستقبل.

II. الإطار النظري للإدارة البيئية:

II–1 مفهوم الإدارة البيئية

يرجع ظهور مصطلح الادارة البيئية إلى بداية السبعينات من القرن الماضي، ففي مرحلة أولى كان هذا المفهوم يعني حماية البيئة من الأخطار والتهديدات التي يسببها الإنسان جراء نشاطاته الاجتماعية والاقتصادية. وهي القضية التي كانت سبب انعقاد مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 الذي أشار في بعض أعماله إلى علاقة الارتباط الوثيقة بين المؤسسات الاقتصادية والبيئة الطبيعية.

المرحلة الثانية من تطور المفهوم كان بعد عقد من الزمن من تاريخ مؤتمر ستوكلوهم حيث أسست الجمعية العامة للأمم المتحدة " اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 "[2] التي اهتمت بدراسة موضوع البيئة والتنمية المستدامة. تعدى بذلك مضمون الادارة البيئية مستوى حماية البيئة من الآثار السلبية التي تحدثها النشاطات الانسانية إلى مستوى تجنب حدوث تلك الآثار في المستقبل البعيد.

المرحلة الثالثة لتبلور مفهوم الادارة البيئية بالمعنى الحديث كان في بداية التسعينيات نتيجة الكثير من الأعمال، نذكر أهمها: (المؤتمر العالمي الصناعي الثاني، 1990)[3] الذي تناول القضايا البيئية والمخاطر التي تواجهها؛ (قمة ريو دي جانيرو، 1992)[4] التي اعتبرت كنقطة تحول في معالجة قضايا البيئة وبناء نظام دولي خاص بالإدارة البيئية؛ اصدار سلسلة المواصفات الدولية (ISO 14000, 1996)[5] من قبل المنظمة العالمية للتقييس التي حددت لأول مرة المعايير الخاصة بنظام الادارة البيئية وسبل تحسين الأداء البيئي التي تخول المؤسسات الاقتصادية الحصول على شهادة الجودة البيئية.

تتويجا للمراحل السابقة أصبح بالإمكان تمييز مفهوم الادارة البيئية le management environnemental بشكل دقيق عن المصطلحات الأخرى ذات الدلالات المتقاربة. وبغية تحديد ماهية الادارة البيئية نعرض بعض الأفكار التي جاءت متتابعة في أعمال بعض المنظرين كما يلي.

يعتبر الكاتب (رعد حسن الصرن، 2001، ص 28)[6]أن الادارة البيئية هي جملة من إجراءات ووسائل الرقابة سواء كانت محلية أو إقليمية أو عالمية هدفها الاساسي حماية البيئة، وتتضمن أيضا الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة والاستفادة الدائمة منها. ويؤكد (Boiral O. 2001, p22)[7] أن الادارة البيئية تتعلق بعلاقة التفاعل بين المؤسسة الاقتصادية والتحديات البيئية التي تواجهها. كما أن ممارسة الادارة البيئية ونوع السلوك البيئي للمؤسسة يتحدد ببعدين رئيسين. الأول داخلي يضم كل المتطلبات الواجب توفيرها والتغييرات اللازم استحداثها لتبني نظام الادارة البيئية؛ والثاني خارجي يتضمن الضغوط التي يستلزم مواجهاتها والرهانات التي يتعين الوفاء بها للأطراف الخارجية ذات المصلحة.

وقد ارتكز (محمد عبد الوهاب العزاوي، 2002، ص 190)[8] في تعريفه للإدارة البيئية على ما قدمته اللجنة الفنية لمنظمة التقييس العالمية حيث أشار إلى أن الادارة البيئية جزء من نظام الإدارة الكلي للمؤسسة الاقتصادية التي يجب أن تدمج في كل نشاطاتها الاستراتيجية والتنظيمية والعملياتية. وهي الفكرة التي أيدها لاحقا (عبد الرحيم علام، 2005، ص 3)[9] في مقدمته حول نظم الادارة البيئية.

تعريف آخر للباحثين (نجم عبد الله العزاوي وعبد الله حكمت النقار، 2007، ص 122)[10]الذين عرفاها بأنها " الإدارة التي يصنعها الإنسان وتتمركز حول نشاطاته وعلاقاته مع البيئة الفيزيائية والأنظمة الايكولوجية المتأثرة به". يشير هذا التعريف إلى أن جوهر الإدارة البيئية يكمن في فهم الانسان واقتناعه بتبني سلوك اداري يسمح له بتطوير التكنولوجيا دون إحداث تغيراً أو أثراً سلبياً في علاقته مع النظام الطبيعي الذي يعيش فيه.

مما تقدم نستخلص أهم أبعاد مفهوم الادارة البيئية والتي تتمثل فيما يلي:

-الادارة البيئية هي نظام متكامل من الأنشطة يحدد أداء المؤسسة الاقتصادية.

-ممارسة الادارة البيئية تظهر كسلوك "مرئي" منشأه التزام المؤسسة باستدامة المحافظة على الموارد الطبيعية في المستقبل البعيد.

-للإدارة البيئية بعدين رئيسين: الأول داخلي يتعلق بالمؤسسة في حد ذاتها، والثاني خارجي خاص ببيئة الأعمال الخارجية (بما فيها البيئة الايكولوجية).

-التوجه البيئي للمؤسسة الاقتصادية يتدرج في مستويين: الأول يتمثل في مستوى التفاعل السلبي الذي يتحقق من خلال رد الفعل الناتج عن الضغوط الخارجية الممارسة على المؤسسة. أما الثاني فيتمثل في مستوى التفاعل الاستباقي الذي يتحقق بالمبادرة الطوعية لاستثمار الموارد الطبيعية على المدى البعيد.

II–2 مقومات الإدارة البيئية:

الحديث عن مقومات الادارة البيئية في المؤسسة الاقتصادية يمكن أن يؤدي بنا إلى كتابة قائمة طويلة من العناصر الواجب تحضيرها لإرساء هذا النظام الجديد، وربما الاكتفاء بذكر أهمها يكون أكثر فائدة خاصة إذا كان التصنيف الذي نقدمه هو الأكثر اعتمادا في هذا المجال وهو لـ (Boiral O. 2005, pp 419-420)[11] الذي يعتبر أن أهم مقومات الادارة البيئية تتمثل فيما يلي:

-اعتراف مدراء المؤسسة الاقتصادية بأهمية الإدارة البيئية واقتناعهم بضرورة تشكيل وحدة تنظيمية محورية في الهيكل التنظيمي لها تكلف بتسيير النشاطات البيئية.

-فتح باب المناقشات البيئية داخل المؤسسة وخارجها لخلق جو من التفاعل و ايجاد حلول مبتكرة للمشاكل البيئية.

-اقتراح سياسة بيئية فعالة واعتماد التخطيط البيئي كإطار مرجعي لمعالجة كافة المشكلات البيئية.

-توفير كافة متطلبات نجاح الادارة البيئية: توفير الوسائل، تخصيص الميزانيات، تدريب العاملين، اعتماد التنظيم البيئي في المؤسسة.

-التقييم الدوري والمستمر للأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية وقياس مستوى انجاز الأهداف البيئية المخططة سلفا ثم اتخاذ اجراءات التحسين والتطوير لضمان الاستدامة.

II–3دوافع التوجه نحو الادارة البيئية:

تختلف دوافع التوجة البيئي للمؤسسات الاقتصادية –من حيث عددها وأهميتها– وفقا للعديد من العوامل. كما قد تتغير من فترة إلى أخرى ومن بيئة إلى أخرى. ولتحديد أهم الدوافع المحفزة لتبني نظام الادارة البيئية نشير إلى تصنيفين كما يلي.

التصنيف الأول لـ (أسامة الخولي، 2000، ص ص 257-258)[12] الذي حدد سبع عوامل هامة تدفع بالمنظمات الى التوجه نحو الادارة البيئية هي : زيادة حدة التشريعات والقوانين البيئية، الاتفاقيات الطوعية، ضغوط المجتمع المدني، الشهرة والسمعة في السوق، المنافسة، الاعتبارات المالية، متطلبات سوق التصدير، الحصول على شهادة المطابقة للجودة البيئية

التصنيف الثاني للباحثة (Personne M. 2001, p 83)[13] التي لخصت دوافع التوجه البيئ في ثلاث عوامل رئيسية هي : الامتثال للوائح والمعايير البيئية، خفض التكاليف، تعزيز أو تحسين صورة المؤسسة.

ما يستشف من التصنيفين السابقين قبول فكرتين رئيستين، الأولى مفادها تباين دوافع التوجه البيئي بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، والثانية فحواها يؤكد أن التوجه البيئي هو توجه استراتيجي قائم على تحقيق منافع اقتصادية في الأسواق المستهدفة.

II–4 مستوى دمج البعد البيئي في المؤسسة الاقتصادية:

التوجه نحو الادارة البيئية من قبل المؤسسة الاقتصادية يتوقف على مستوى دمج البعد البيئي في نظم ادارتها ومستوياتها التنظيمية. وقد حددتها (BUTEL-BELLINI B. 1997, p 48)[14] في أربع مستويات هي: المستوى التشغيلي (التقني)، المستوى التشريعي، المستوى التنظيمي، المستوى الاستراتيجي.

أولا، المستوى التقني القائم على ردة الفعل للتهديدات البيئية المتعلقة بمحاربة كل أشكال التلوث، مثلا تلجأ المؤسسات في هذه الحالة إلى تقليل حجم النفايات المنبعثة من نشاطها الصناعي أو معالجتها كيميائيا وبرمجة خطط طويلة المدى للتعامل معها.

ثانيا، المستوى التشريعي المتمثل في زيادة درجة التزام المؤسسة الاقتصادية بالقوانين والتشريعات البيئية، وذلك تفاديا لتسليط العقوبات أو دفعغرامات مالية أو أي شكل من أشكال المساءلة القانونية.

ثالثا، المستوى التنظيمي الذي ينعكس في مدى استثمار ادارة المؤسسة في المتطلبات التنظيمية الداخلية وتوفير الامكانات الاستراتيجية التي ينتظر منها أن تسمح بتجاوز مطلب رد الفعل إلى تحقيق رهان التكيف مع التحديات البيئية. وفق هذا التصور يتحول نظر المسير إلى اعتبار البعد البيئي متغيراً داخلياً يساهم في زيادة مستوى انجاز الاهداف الاقتصادية من خلال خفض التكاليف الناتجة عن السلوك الملوث ورفع إنتاجية العاملين والاستجابة للمتطلبات الخارجية للأطراف ذات المصلحة.

رابعا، المستوى الاستراتيجي، هو المستوى الذي يعبر عن انتقال المؤسسة الاقتصادية إلى نظام الادارة البيئية حيث تتجاوز كل المستويات الثلاث السابقة لتتبنى سلوكاً بيئياً قائماً على المبادرات الطوعية في مجال المحافظة على البيئة الطبيعية وتعمل على استدامة التوازنات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في المدى البعيد.

III– الدراسة الميدانية:

الدراسة عبارة عن بحث ميداني استكشافي يهدف إلى محاولة التعرف على واقع الادارة البيئية في عينة غير احتمالية من الشركات الصناعية الناشطة في أربع ولايات بالشرق الجزائري. تقوم هذه الدراسة على أسلوب الاستقصاء بغرض اعداد تشخيص داخلي حول المتطلبات التنظيمية والإدارية والدوافع المحفزة للتوجه البيئي للمؤسسات الصناعية الجزائرية من وجهة نظر مدرائها ، وفيما يلي نعرض أهم إجراءاتها.

III –1المجتمع الإحصائي وعينة الدراسة:

تمثلت الخطوة الأولى في إجراءات الدراسة الميدانية في الاتصال بغرف التجارة والصناعة لأربع ولايات تقع بالشرق الجزائري (تبسة، عنابة، سكيكدة، سوق أهراس) لتزويدنا بقوائم المؤسسات الاقتصادية المسجلة لديهم.

تابع فريق البحث في خطوة ثانية عملية حصر المجتمع الإحصائي للدراسة بعَدّ وتعيين كل المؤسسات الصناعية المسجلة في الولايات الأربع السابقة حيث قدر مجموعها (كل القوائم مجتمعة) بـ 150 مؤسسة صناعية. تختلف هذه الأخيرة عن بعضها البعض في الكثير من المعايير: الحجم، قطاع النشاط، مدة الخبرة، ... وغيرها. هذا ما يجعل مجتمع الدراسة غير متجانس.

نظرا لصغر حجم المجتمع الاحصائي هدف فريق البحث، في خطوة ثالثة، إلى اجراء مسح شامل لكل مفردات المجتمع بإرسال استمارة بحث لكل مدير مؤسسة من المؤسسات الصناعية المحصاة سابقا. أسفرت نتيجة هذه العملية عن تفاعل 73 مدير مؤسسة مع فريق البحث بقبول التعاون والوعد بالإجابة عن أسئلة الاستمارة.

الخطوة الرابعة كانت بعد فترة انتظار طويلة أمل خلالها فريق البحث الحصول على عدد كاف من الاستمارات المملوءة، لكن دون جدوى. لذلك عمد فريق البحث من جديد إلى تكثيف عمليات الاتصال باستعمال كل الوسائل المتاحة لاسترجاع أكبر عدد ممكن الاستمارات. توجت هذه المرحلة باسترجاع 49 استمارة بحث منها 31 استمارة مملوءة بشكل سليم وصالحة للتحليل. الأمر الذي نقل البحث من نظام المسح الشامل إلى نظام المعاينة غير الاحتمالية القائمة على اعتماد العينة الميسرة المكونة من كل المؤسسات الصناعية التي استطاع مدراءها تزويدنا باستمارات صالحة للتحليل.

الخطوة الأخيرة تم فيها تحديد عينة الدراسة وتعيين مفرداتها حيث بلغ حجمها 31 مديرا من أصل 73 (مستهدفا بالبحث) موزعين على 31 مؤسسة صناعية، أي بنسبة تمثيل تقدر 42.46 %، و هي نسبة نعتقد أنها مقبولة لاعتماد نتائج الاستقصاء.

III –2أداة جمع البيانات الأولية:

الأداة الأساسية المعتمدة في جمع البيانات الأولية هي الاستمارة حيث تم تصميمها وتطويرها بناءا على نتائج الدراسات السابقة. وقد تضمنت ثلاث محاور كبرى، الأول يحوي سبع أسئلة تهدف للإحاطة بالمعلومات التي تمكن من وصف خصائص

العينة. الثاني إحتوى على ثمانية أسئلة تتعلق بتقييم مدى توافر المتطلبات الداخلية للإدارة البيئية. أما الثالث فتضمن مجموعة من المفردات التي تقيس ثلاث جوانب هي: مقومات الادارة البيئية، دوافع التوجه البيئي، مستوى دمج البعد البيئي في نظم الادارة.

تميزت الاستمارة بمعدل صدق عال حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ لكل أبعادها قيمة 0,82في مرحلة الاختبار و0,91 في مرحلة القياس. هذا ما يدل على ثباتها وحسن تصميم عباراتها. وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات الأولية باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية في نسخته العشرين (SPSS.20) حيث تم تدقيقها والتأكد من جودتها ثم تبويبها وتصنيفها وحساب المقاييس الإحصائية بما يتناسب وحاجة البحث.

III –3 تعيين مؤسسات الدراسة:

يوضح الجدول الموالي قائمة بأسماء المؤسسات الصناعية التي شملتها الدراسة الميدانية.

الجدول 01: قائمة بأسماء المؤسسات الصناعية محل الدراسة

الرقم	اسم المؤسسة	الرقم	اسم المؤسسة	الرقم	اسم المؤسسة
1	كليمون للتصميم	12	ملبنة الايدوغ عنابة	23	مؤسسة مشري
2	المؤسسة الوطنية للدهن سوق اهراس	13	مؤسسة ليانة	24	الشركة الجزائرية للنسيج
3	المؤسسة الوطنية للصناعات الميكانيكية والمعدات	14	مؤسسة " لاند قاز " الجزائر	25	شركة بن عمر
4	مؤسسة جودي	15	مؤسسة "زجاج القدس"	26	شركة اسمنت تبسة
5	المؤسسة الوطنية للنسيج	16	مؤسسة " بروماك "	27	مؤسسة لابال
6	مؤسسة الشهاب	17	مؤسسة رايلان	28	شركة المناجم و الحديد
7	مؤسسة ميناء عنابة	18	مجمع صيدال	29	شركة سومي فار
8	مؤسسة فرتيال	19	م. ذ. م. م. مطاحن روسيكادا	30	وحدة ارتقاء
9	مؤسسة ف م س	20	م. ذ. م. م. ماء ميتازينت	31	مؤسسة بعلوق وابنائه
10	مجمع سيدار ميتال للحديد و الصلب	21	م. ذ. م. م. ماء ميوكوس		
11	ملبنة مليك	22	م. ذ. م. م. قصر القهوة		

المصدر: من إعداد الباحثان

III –4 توزيع المؤسسات الصناعية وفقا لقطاع النشاط:

توزعت مؤسسات العينة على أربعة عشر قطاعا صناعيا هي كالاتي.

الجدول 02 :توزيع مؤسسات الصناعية وفقا لقطاع النشاط

الرقم	قطاع النشاط	التكرار F	النسبة %	الرقم	قطاع النشاط	التكرار F	النسبة %
1	الصناعات الغذائية	10	32,26	8	صناعة الدهن الصناعي	1	3,23
2	صناعة وتسويق الامونياك	1	3,23	9	صناعة الحديد والصلب والمعادن	4	12,90
3	صناعة مواد البناء	5	16,13	10	صناعة الأثاث والخشب	1	3,23
4	تجهيزات الكترومنزلية	1	3,23	11	صناعة الزجاج	1	3,23

5	تجهيزات مدرسية	1	3,23	12	الصناعة الصيدلانية	1	3,23
6	صناعة الغاز الصناعي والطبي	1	3,23	13	خدمات الميناء للاستيراد والتصدير	1	3,23
7	الصناعة الميكانيكية	1	3,23	14	صناعة النسيج والقماش والألبسة	2	6,45

المصدر: من إعداد الباحثان

تشير بيانات الجدولين السابقين إلى أن ثلث مؤسسات العينة تنشط في مجال الصناعات الغذائية، وثلث آخر منها موزعين على قطاعات: صناعة مواد البناء، صناعة الحديد والصلب، صناعة النسيج والقماش. والثلث المتبقي موزعين بالتساوي على القطاعات الصناعية الأخرى بمعدل مؤسسة في كل قطاع.

III –5 توزيع المؤسسات وفقا لحجمها، مقرها وطبيعتها القانونية:

يلخص الجدول الآتي أهم الخصائص الاقتصادية العامة لمؤسسات الدراسة (الحجم، المقر، الطبيعة القانوية).

الجدول 03: الخصائص الاقتصادية العامة لمؤسسات العينة

الخاصية	البيان	F	%
حجم المؤسسة	مؤسسة مصغرة (1-9عمال)	2	6,45
	مؤسسة صغيرة (10-50عمال)	9	29,03
	مؤسسة متوسطة (51-250عامل)	12	38,71
	شركة كبيرة (251-3500عامل)	8	25,81
المقر الولائي للمؤسسة	ولاية عنابة	13	41,94
	ولاية تبسة	14	45,16
	ولاية سكيكدة	2	6,45
	ولاية سوق أهراس	2	6,45
الطبيعة القانونية	شركة عمومية	11	35,5
	شركة خاصة	17	54,8
	شركة مختلطة	3	9,7

المصدر: من إعداد الباحثان.

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن تشكيلة العينة كانت كما يلي:

- من حيث الحجم : ضمت كل أشكال المؤسسات الصناعية، لكن نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كانت أكبر من نسبة المؤسسات الكبيرة.
- من حيث المقر الولائي: أغلبية المؤسسات من ولايتي عنابة و تبسة، وذلك باعتبارهما أقطابا صناعية مقارنة بولايتي سكيكدة وسوق أهراس، هذه الأخيرة التي لم تسجل لدى غرفة التجارة والصناعة التابعة لها سوى 11 مؤسسة صناعية.
- من حيث الطبيعة القانونية: احتوت العينة على الاشكال الثلاث للشركات (العمومية، الخاصة، المختلطة). وبالنظر الى نسبة كل واحدة منها يمكن القول أن أكثر من نصف عدد تلك الشركات كان تابعا للقطاع الخاص.

IV. عرض النتائج ومناقشتها:

IV. 1-تقييم الجوانب التنظيمية للإدارة البيئية داخل مؤسسات الدراسة:

تعرض الفقرات الآتية نتائج تحليل بعض الجوانب التنظيمية التي تبرز مستوى اهتمام المؤسسات الصناعية الجزائرية بإرساء نظام الإدارة البيئية داخلها.

IV. 1-1-المصلحة المكلفة بالإدارة البيئية:

المؤسسات التي تهتم باعتماد نظام الادارة البيئية تخصص لذلك وحدة تنظيمية محورية في هيكلها التنظيمي، هذه الأخيرة تكلف بالكثير من النشاطات منها: المشاركة في اعداد الخطط والسياسة البيئية، تنفيذ الاجراءات البيئية، القيام بدراسات التحسين والتطوير لنشاطات الانتاج النظيف، الاشراف على تنفيذ الالتزامات البيئية للمؤسسة، وغيرها من المهام الاخرى.

بالنسبة لحالة المؤسسات محل الدراسة يبين الجدول الموالي عدد المؤسسات التي تخصص مصلحة وظيفية مكلفة بالإدارة البيئية.

الجدول 04: عدد المؤسسات التي تخصص مصلحة وظيفية للإدارة البيئية

الرقم	البيان	التكرارF	النسبة%
1	عدد المؤسسات التي لها مصلحة الادارة البيئية	18	58,10
2	عدد المؤسسات التي ليس لها مصلحة للإدارة البيئية	13	41,90
	المجموع	**31**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20.

توضح بيانات الجدول أن نسبة 58.10% من المؤسسات تخصص مصلحة وظيفية مكلفة بنشاطات الإدارة البيئية، هذا ما يدل على أنها تخصص ثلاث متطلبات هامة لتلك النشاطات تتمثل في: هيكل متخصص، موارد بشرية مكلفة بنشاطات الادارة البيئية، ميزانية خاصة لإدارة مختلف نشاطات المصلحة البيئية.

نسبة 41.90% من المؤسسات الصناعية محل الدراسة لا تخصص مصلحة للإدارة البيئية، وهذا يعني أنها لا تهتم كثير بحماية البيئة، وحتى ان كانت لها بعض الاجراءات الخاصة بالمحافظة على البيئة الأكيد أنها تدار من قبل أقسام ومصالح أخرى.

تكملة لما تقدم لا بد من الإشارة إلى أن الموقع التنظيمي لمصلحة الإدارة البيئية وحجمها يتحددان وفقا لحجم المؤسسة وطبيعة نشاطاها ومستوى طموح أهدافها البيئية. وعليه قد تكون النتائج المحصل عليها منطقية إلى حد كبير حيث أن جل مؤسسات الدراسة هي مؤسسات صغيرة و متوسطة تنشط في قطاعات صناعية يمكن وصفها بقليلة التلوث.

IV. 1-2-طبيعة المصلحة المكلفة بالإدارة البيئية:

بعد التعرف على عدد المؤسسات التي لها مصلحة وظيفية خاصة بالإدارة البيئية حاولنا تحديد طبيعتها واسمها وكانت النتيجة كما يلي :

الجدول 05: اسم المصلحة البيئية

الرقم	اسم مصلحة الإدارة البيئية	التكرار F	النسبة %
1	قسم إدارة الجودة Direction de la Qualité	3	9,7
2	مصلحة الصحة والأمن والبيئة Service hygiène, sécurité et environnement (HSE)	12	38,7
3	مصلحة الإدارة البيئية Service management de l'environnement (SME)	2	6,5
4	مصلحة معالجة المخلفات/النفايات Service de traitement de déchets (TDD)	1	3,2
5	مؤسسات ليس لها مصلحة وظيفية للإدارة البيئية	13	41,90
	المجموع	**31**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20.

الملاحظة الأولى من بيانات الجدول أعلاه تؤكد أن أغلب المؤسسات تتبنى المقاربة التقليدية القائمة على حماية البيئة في نهاية النشاط الانتاجي (نهاية الأنبوب end of pipe)، وذلك بدليل أن 13 مؤسسة تعتبر أن الادارة البيئية تنحصر في مجالات : الصحة، الأمن ومعالجة النفايات. وهي كلها تسميات لمصالح ظهرت في أعقاب الثورة الصناعية لهياكل مهتمتها الأساسية تقليص آثار التلوث بعد وقوعه.

الملاحظة الثانية تشير إلى أن نسبة المؤسسات التي تخصص هياكلا تنظيمية حديثة للإدارة البيئية (قسم الادارة البيئية 6.5%، قسم ادارة الجودة 9.7%) ضعيفة نسبيا. ورغم أهمية استحداث قسم للإدارة البيئية كمطلب أساسي لتحسين الاداء البيئي للمؤسسة الصناعية إلا أن تفسير ذلك قد يكون مرده تطبيق اجراءات المطابقة لمعايير التقييس العالمية للشركات الحاصلة على شهادات الجودة.

النتيجة المستخلصة من الملاحظتين السابقتين مفادها أن جل مؤسسات الدراسة تعتمد على المقاربة التقنية في ادارة النشاطات البيئية، وهي تميل إلى أسلوب رد الفعل في الوفاء بالتزاماتها البيئية بعد حدوث مسببات الأضرار البيئية.

IV. 3.1. عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة ISO 14001:

تدعيما للأفكار السابقة استفسرنا على عدد المؤسسات التي حصلت على شهادة الجودة البيئية (شهادة الايزو 14001)، وكانت النتيجة كالتالي.

الجدول 06: عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة ISO 14001

الرقم	عدد المؤسسات	التكرار F	النسبة %
1	عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة ISO14001	4	12,9
2	عدد المؤسسات غير الحاصلة على الشهادة	27	87,1
	المجموع	**31**	**100**

المصدر: من إعداد فريق البحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20.

نسبة المؤسسات المتحصلة على شهادة الايزو 14001 حوالي 13% ، أي أربع مؤسسات فقط، وهي نسبة ضئيلة جدا.

إن عدم إقبال المؤسسات الصناعية الجزائرية على توطين أنظمة الجودة البيئية يعكس بوضوح تركيزها على تحسين الأداء الاقتصادي (النزعة الربحية) على حساب الاداء البيئي.

IV. 4.1.تاريخ الحصول على شهادة ISO 14001:

رغم قلة عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة الايزو 14001، أردنا التعرف على مدة خبرتها في ارساء نظام الادارة البيئية. وذلك قد يفيد في زيادة صدقية البيانات المجمعة، من جهة. ومن جهة أخرى، يعطينا بعض الأفكار عن الإجراءات البيئية الواجب احترامها في إطار الالتزام بعملية التقييس.

الجدول 07: تاريخ حصول المؤسسة على شهادة الجودة البيئية

الرقم	تاريخ حصول المؤسسة على شهادة ISO14001	التكرار F	النسبة %
1	سنة2007 / مؤسسة Soumi fer	1	25
2	سنة2010/ مؤسستي Ciment de Tébessa / Fertial	2	50
3	سنة2012 / مؤسسة Lind Gaz	1	25
	المجموع	**4**	**100**

المصدر: إعداد فريق البحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20.

البارز من بيانات الجدول اعلاه ملاحظتين هامتين، الأولى تتمثل في كون كل المؤسسات الحاصلة على شهادة الجودة البيئية هي حديثة العهد بهذا النظام الذي عرف منذ وقت طويل جدا، والثانية توحي الينا أن الغرض من الحصول على شهادة المطابقة للجودة البيئية هو الولوج إلى الأسواق الدولية، وذلك بحكم معرفتنا المسبقة بأن المؤسسات الأربع المسماة في الجدول تصدر منتجاتها إلى الأسواق الخارجية. وعليه فإن توجه تلك المؤسسات إلى ارساء نظام المعايرة للجودة البيئية كان مدفوعا بالحاجة للتكيف مع متطلبات الأسواق الدولية.

IV. 2.تقييم الجوانب الادارية لنظام الإدارة البيئية:

فيما يلي نحاول تقييم الجوانب الإدارية التي تبرز مدى اهتمام المؤسسات الصناعية محل الدراسة بإدماج البعد البيئي داخلها.

IV. 1.2. وصف مدارك مدراء المؤسسة للاستثمار البيئي:

إن ادماج البعد البيئي في إدارة المؤسسة يرتبط بدرجة أولى بإدراك مدرائها للاستثمار البيئي من حيث كونه تكلفة وعبء إضافي أو من حيث كونه فرصة اقتصادية يمكن الاستفادة منها.

الجدول 08: وصف الاستثمار البيئي من وجهة نظر مدراء المؤسسات

الرقم	الصفة	التكرار F	النسبة%
01	الاستثمار البيئي هو تكلفة اقتصادية إضافية تؤثر على الأداء الاقتصادي لمؤسستنا.	9	29,0
02	الاستثمار البيئي لمؤسستنا هو تكلفة إجبارية يجب تدنيتها.	21	67,7
03	الاستثمار البيئي لمؤسستنا هو فرصة لكسب ميزة تنافسية مستدامة.	1	3,2
	المجموع	**31**	**100**

المصدر: إعداد فريق البحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20.

نلاحظ من بيانات الجدول أن 67.7%من مدراء المؤسسات تعتبرون أن الاستثمار البيئي تكلفة إجبارية يجب تدنيتها، و29%منهم يصرحون بأنه تكلفة اضافية تؤثر على الاداء الاقتصادي للمؤسسات التي يديرونها. في مقابل ذلك مديرا واحدا فقط منهم اعتبر أن الاستثمار البيئي يمثل فرصة حقيقية لكسب ميزة تنافسية مستدامة.

نستخلص مما تقدم أن جل المدراء المستجوبين في هذه الدراسة ينظرون للبيئة الطبيعية على أنها متغيرا خارجيا يتم التعامل معه من منطق التكلفة الاجبارية التي يجب تدنيتها أو تجنبها أو حتى التهرب منها. وذلك يؤدي بنا الى استنتاجين هامين، الأول مفاده ضعف الضغوط البيئية الممارسة على المؤسسات الجزائرية بدليل أنها لم تثير الدوافع القوية لدى مدرائها في زيادة مستوى التوجه البيئ لهم، والثاني فحواه نقص الوعي لدى هؤلاء المدراء بأهمية المسارعة إلى تبني فلسفة الادارة البيئية واستثمار الموارد الاقتصادية اللازمة للتحول الى هذا النظام الجديد، وذلك بدليل سوء ادراكهم وقصر نظرهم حول الاستثمار البيئي.

IV. 2.2 .الإجراءات البيئية التي تطبقها المؤسسة:

أهم الإجراءات الإدارية الممارسة من قبل مؤسسات الدراسة في إطار الإدارة البيئية يبينها الجدول التالي.

الجدول 09: إجراءات الإدارة البيئية

الرقم	الاجراءات البيئية	التكرار F	النسبة %
1	إعلان السياسة البيئية الرسمية	1	3,2
2	وضع خطط وبرامج بيئيةواضحة	3	9,7
3	القيام بالتدقيق البيئي الداخلي	6	19,4
4	القيام بالتدقيق البيئي الخارجي	4	12,9
5	التقييم الدوري والمستمر للأداء البيئي للمؤسسة	2	6,5
6	التحسين المستمر للأداء البيئي للمؤسسة	2	6,5
7	إعداد التقارير البيئية بشكل دوري	1	3,2
8	تنفيذ برامج تدريب للعاملين في مجال الإدارة البيئية	12	38,7
	المجموع	**31**	**100**

المصدر: إعداد الباحثاناعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20.

يمكن ترتيب أهم العمليات الادارية والإجراءات البيئية المعتمدة من قبل مؤسسات الدراسة وفقا لتصريحات مدراءها كالآتي: إعداد وتنفيذ برامج تدريب للعاملين في مجالات الادارة البيئية، القيام بالتدقيق البيئي الداخلي والخارجي بشكل مستمر، التقييم الدوري للأداء البيئي للمؤسسة والعمل على تحسينه.

بدرجة أقل أهمية تقوم المؤسسات المعنية بثلاث اجراءات أخرى هي: وضع خطط وبرامج بيئية واضحة، اعلان السياسة البيئية للمؤسسة، اعداد التقارير البيئية حول نشاط المؤسسة.

ما نستخلصه من الفكرتين السابقتين هو احتمال مبالغة/سوء تقدير المجيبين حول الاجراءات البيئية حيث من الواضح أن أغلب المؤسسات لا تمتلك سياسة بيئية واضحة.

IV. 3.2. مستوى دمج البعد البيئي في إدارة المؤسسة:

يعرض الجدول الموالي تصريحات مدراء المؤسسات حول مستوى دمج البعد البيئي في المؤسسة.

الجدول 10: مستوى دمج البعد البيئي في ادارة المؤسسة

الرقم	البعد البيئي	التكرار F	النسبة%
01	البعد التشغيلي / التقني	20	64,5
02	البعد التنظيمي	5	16,1
03	البعد الاستراتيجي	6	19,4
	المجموع	**31**	**100**

المصدر: إعداد فريق البحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20.

نتائج الجدول تؤكد بشكل قطعي الأفكار السابقة حول تركيز مؤسسات الدراسة على البعد التشغيلي/التقني حيث صرح بذلك 64.5%من المدراء. هذا ما يؤكد من جديد ضعف اهتمام المؤسسات الجزائرية بتبني الادارة البيئية و مستوى التزامها بالمحافظة على البيئية الطبيعية.

مدراء المؤسسات الذين يعتبرون أن البعد البيئي هو بعدا استراتيجيا قدر عددهم بـ06 مدراء، أي نسبة 19.4%، وفي الغالب هم مدراء المؤسسات الناجحة والحاصلة على شهادات الجودة البيئية.

وقد قدرت نسبة المؤسسات التي تدمج البعد البيئي في الجانب التنظيمي بـ 16%، وهي تلك المؤسسات التي تعتبر أن البعد البيئي قد يتجلى في بعض الوظائف التي تحققها في مجالات: معالجة المخلفات الصناعية، الاستجابة للضغوطات البيئية، التدريب على السلامة المهنية، المساهمة في تعويضات الأضرار المهنية أو المجتمعية.

IV. 4.2. مرحلة الاهتمام بإجراءات حماية البيئة

للتعرف على التوجه البيئي للمؤسسات محل الدراسة نحاول تحديد اهمية المرحلة التي تركز فيها إجراءات حماية البيئة، أي قبل الإنتاج (تخطيط استباقي) أو بعد الإنتاج (بعد التلوث).

الجدول 11: مرحلة الاهتمام بإجراءات حماية البيئة

الرقم	مرحلة الاهتمام	التكرار F	النسبة%
01	أثناء عملية الإنتاج	2	6,5
02	بعد عملية الإنتاج	22	71,0
03	قبل وبعد عملية الإنتاج	7	22,6
	المجموع	**31**	**100**

المصدر: إعداد الباحثانلاعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20.

أغلب المؤسسات الصناعية محل الدراسة تهتم بإجراءات حماية البيئة في مرحلة ما بعد الإنتاج، أي أنها تقوم بمعالجة الآثار السلبية التي تحدثها في البيئة الناتجة عن نشاطها الإنتاجي(عند المصب). نسبة قليلة فقط من المؤسسات (23%) من تقوم بمعالجة آثارها البيئية قبل وبعد العملية الإنتاجية، أي أنها تتبنى مقاربة الإشراف على المنتج (تحليل دورة حياة المنتج). أما نسبة المؤسسات التي تتعامل مع آثارها البيئية أثناء العملية الإنتاجية فقدرت بـ7% من اجمالي مؤسسات الدراسة.

IV. 5.2. دوافع الاهتمام بالبعد البيئي:

يعرض الجدول الموالي تصريحات مدراء المؤسسات حول أهم الدوافع المحفزة للتوجه البيئي.

الجدول 12: تحليل بيانات دوافع الاهتمام بالبعد البيئي

الرمز	دوافع الاهتمام بالبعد البيئي	العدد N	المتوسط M	الانحراف المعياريσ	الترتيب
C1	احترام الاشتراطات والمتطلبات القانونية	31	3,81	0,046	1
C2	التحكم في مستويات التلوث	31	3,74	0,064	2
C3	خفض التكاليف (الهدر، ضرائب بيئية، مساءلة قانونية)	31	3,52	0,151	3
C4	احترام متطلبات وتوقعات الزبون	31	3,42	0,992	4
C5	تنويع منتجات المؤسسة وتحسين جودتها	31	3,35	0,050	5
C6	تحسين صورة وسمعة المؤسسة	31	3,13	0,957	6

المصدر: إعداد الباحثانلاعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.20.

اختار مدراء المؤسسات الصناعية ستة دوافع قوية من قائمة طويلة مكونة من عشرين دافعا، وقد رتبت تنازليا حسب أهميتها كما يبنها الجدول السابق، وبناء على هذا الترتيب يمكن الإشارة الى ثلاث أفكار رئيسية:

أولا، أكثر المثيرات لدوافع التوجه البيئي لمدراء المؤسسات الجزائرية هي عوامل خارجية تمثل تهديدات وضغوطات مباشرة مثل: الاشتراطات القانونية، الثلوث، الضرائب البيئية، المساءلة القانونية، متطلبات الزبائن. ويعني ذلك أن السلوك البيئي لتلك المؤسسات هو سلوك رد الفعل قائم على الاستجابة للظغوط الخارجية.

ثانيا، الدوافع التسويقية المرتبطة بتحقيق متطلبات الزبائن وتنويع المنتجات وتحسين سمعة الشركة، جاءت في مراتب متأخرة مما يدل على أن المؤسسات الصناعية الجزائرية لا تستهدف اسواق المنتجات "الخضراء" أو أنها غير موجودة أصلا.

ثالثا، بالنظر إلى كل الدوافع المصرح بها يمكن القول أن التوجه البيئي لمدراء المؤسسات الصناعية الجزائرية ما زال محدودا جدا لا يتعدى التعامل البسيط مع المشكلات البيئية.

V. اختبار صحة فرضية البحثومناقشتها:

فرضية البحث مفادها " يعتبر مستوى تبني نظام الإدارة البيئية من قبل المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة ضعيفا بالنظر إلى مستوى تحضير المتطلبات الداخلية له "يتم اختبار صحة هذه الفرضية بالاعتماد على المنهج الاستقرائي للنتائج المنبثقة عن المعالجة الاحصائية للبيانات الأولية التي نلخصها فيما يلي.

الجدول 13: تلخيص النتائجومناقشتها.

أبعاد التقييم	مستوى التوافر
مقومات الادارة البيئية	
• إعتراف مدراء المؤسسات الصناعية الجزائرية بأهمية الإدارة البيئية.	يوجد / كاف
• فتح باب المناقشات البيئية داخل المؤسسة وخارجها لايجاد حلول مبتكرة للمشاكل البيئية.	ضعيف جدا
• اقتراح سياسة بيئية فعالة واعتماد التخطيط البيئي.	لا توجد
• متطلبات الادارة البيئية: توفير الوسائل، تخصيص الميزانيات، تدريب العاملين، اعتماد التنظيم البيئي.	ضعيف
• التقييم الدوري والمستمر للأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية.	ضعيف جدا
النتيجة رقم 01: مستوى توافر مقومات الادارة البيئية في المؤسسات الصناعية الجزائرية	**ضعيفا**
دوافع التوجه البيئي	
• الدوافع الداخلية للتوجه البيئي، دوافع رد الفعل، دوافع الخضوع للضغوطات البيئية.	مهمة، قوية
• الدوافع الخارجية للتوجه البيئي، دوافع المبادرة، دوافع اقتناص الفرص البيئية	غير مهمة، ضعيفة
النتيجة رقم 02: توصف دوافع التوجه البيئي بأنها دوافع داخلية قائمة على رد الفعل	**توجه داخلي، تقليدي**
مستوى دمج البعد البيئي في نظم التسيير	
• المستوى الاستراتيجي.	ضعيف جدا
• المستوى التنظيمي.	ضعيف
• المستوى التشغيلي/التقني.	قوي
النتيجة رقم 03: مستوى دمج البعد البيئي في نظم ادارة المؤسسات الجزائرية ضعيفا.	**مقاربة حماية البيئة**
المتطلبات التنظيمية	
• عدد المؤسسات التي لها مصلحة متخصصة في الإدارة البيئية، الجودة البيئية.	قليل
• عدد المؤسسات التي لها مصالح تقليدية في مجالات: معالجة النفايات، النظافة، الأمن والبيئة	مقبول
• عدد المؤسسات الحاصلة على شهادة ISO 14001	قليل
• متوسط مدة الخبرة في الحصول على شهادة ISO 14001 / (5.75 سنة)	ضعيف
• عدد المؤسسات التي تعتمد التنظيم البيئي	قليل جدا
النتيجة رقم 04: يعتبر تحضير المتطلبات التنظيمية داخل المؤسسات الجزائرية	**ضعيـــفا**
المتطلبات الادارية	
• الاستراتيجية البيئية، السياسة البيئية، الخطط البيئية طويلة المدى.	لا توجد

• الاهداف البيئية القصيرة المدى: احترام القوانين، التحكم في التلوث، خفض التكاليف.	قوية
• الاهداف البيئية الاستراتيجية : التنمية المستدامة، الاستثمار الاخضر.	ضعيفة جدا
• إدراك مدراء المؤسسات الجزائرية للاستثمار البيئي.	تكلفة اجبارية
• مرحلة الاهتمام بالبيئة	بعد عملية الانتاج
• عمليات : تقييم الأداء البيئي، التدقيق البيئي، اعداد التقارير البيئي	ضعيفة جدا
النتيجة رقم 05: يعتبر تحضير المتطلبات الادارية داخل المؤسسات الصناعية الجزائرية	**ضعيـفـا**

المصدر: من إعداد الباحثان.

إن استقراء النتائج المستخلصة (النتيجة 01 ← النتيجة 05) في الجدول السابق يؤدي بنا الى **إثبات صحة فرضية البحث التي تؤكد ضعف مستوى تبني نظام الادارة البيئية من قبل المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة الراجع إلى ضعف مقومات الادارة البيئية، وبساطة دوافع التوجه البيئي، ومحدودية توافر المتطلبات التنظيمية والإدارية لهذا النظام الإداري الجديد.**

VI. الخلاصة:

كشفت نتائج البحث عن تشخيص أولي للكثير من أبعاد الادارة البيئية في عينة معتبرة من المؤسسات الصناعية الجزائرية. كما أتيحت الفرصة لفريق البحث للتعرف على مدارك ودوافع مدراء تلك المؤسسات في توجهها نحو تبني نظام اداري جديد قائم على استثمار الموارد البيئية والمحافظة عليها في المدى البعيد.

وقد خلصت نتائج التشخيص الداخلي إلى ابراز جانبين هامين، الاول يتضمن تحديد بعض مجالات الضعف المتعلقة بـ: محدودية مقومات الادارة البيئية، ضعف مستوى دمج البعد البيئي في نظام الإدارة، بساطة دوافع التوجه البيئي لمدراء المؤسسات، قلة المتطلبات التنظيمية والادارية الخاصة بتفعيل نظام الادارة البيئية. أما الثاني فيشير الى بعض المجالات الايجابية المتمثلة في: ادارك مدراء المؤسسات الجزائرية بأهمية التوجه نحو تبني نظام الادارة البيئية، اعتماد بعض الاليات التنظيمية وبعض الاجراءات البيئية التي حتى وان وصفت بالتقليدية إلا انها ضرورية في مرحلة اولى (مرحلة حماية البيئة) للانتقال مرحلة موالية تزيد فيها المؤسسات الجزائرية جهود المحافظة على البيئية وتنميتها واستدامة مواردها الطبيعية.

وعلى ضوء نتائج البحث يمكن تقديم بعض المقترحات التي قد تساهم في تسريع سيرورة تحول المؤسسات المعنية الى نظام الادارة البيئية، أهمها ما يلي:

المقترح الأول لمدراء الشركات الصناعية الذين يتعين عليهم الاسراع في اعداد استراتيجية بيئية رسمية واضحة تدفع بمؤسساتهم إلى زيادة اعتماد الابعاد والمزايا البيئية في تحقيق الاهداف الاقتصادية البعيدة المدى. هذه الغاية لا تتحقق إلا بتدارك الكثير من جوانب الضعف واستثمار العوامل والموارد اللازمة لتحسين الاداء البيئي للمؤسسات الصناعية الجزائرية، وقبل كل ذلك قبول الحاجة للتغيير من النظم الادارية التقليدية الى نظم الادارة الايكولوجية (النظيفة، الاستثمار الأخضر، المسؤولية الاجتماعية، المؤسسة المواطنة).

المقترح الثاني لصناع القرار الاقتصادي ورجال التشريع في الجزائر الذين يتعين عليهم تفعيل أ دوات السياسة البيئية العامة وتسطير الاجراءات اللازمة في مختلف المجالات ذات العلاقة التي من شأنها زيادة دفع الشركات الصناعية الى تطوير سلوكها البيئي والرفع من مستوى التزاماتها البيئية و الاجتماعية.

المقترح الثالث هو دعوة مستعجلة لكل منظمات المجتمع المدني والهيئات الخضراء لممارسة الدور المنوط بها في مجالات الضغط والتحسيس والمشاركة النشطة في حماية البيئة والمحافظة عليها وتنميتها.

أخيرا، لا بد من الإشارة إلى حدود هذه الدراسة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في قبول نتائجها وبناء مسارات بحث جديدة، أهمها أن البحث شمل عينة محدودة العدد من المؤسسات الصناعية الناشطة في بعض الولايات الشرقية من الوطن. أضف الى ذلك، ضرورة مراعاة الحدود الزمنية للبحث حيث قد تتغير الأمور من فترة إلى أخرى.

VII. المراجع:

[1]أنشئت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية بموجب قرار الجمعية العامة 38/161 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1983، استنادا إلى دراسة استغرقت أربع سنوات، أعدت تقريرا قُدم إلى الجمعية العامة في عام 1987 حمل عنوان "مستقبلنا المشترك" ويُعرف أيضا باسم تقرير برونتلاند. أنظر الموقع التالي :https://undocs.org/fr/A/42/427

[2]أنظر الموقع التالي :https://undocs.org/fr/A/42/427

[3] مصطفى يوسف كافي (2013)، **اقتصاديات البيئة و العولمة**، دار مؤسسة رسلان للنشر والطباعة والتوزيع، سوريا.

[4]مرجع نفسه، ص 176.

[5]رعد حسن الصرن(2001)، **نظم الإدارة البيئية والايزو 14000**، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، سوريا.

[6] رعد حسن الصرن (2001)، **نظم الإدارة البيئية والايزو 14000**، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر، سوريا.

[7]BOIRAL OLIVIER (2001), **ISO 14001 certification in multinational firms : the paradoxes of integration**, Global Focus, Vol. 13, N. 01, Québec, Canada.

[8]محمد عبد الوهاب العزاوي(2002)، **أنظمة إدارة الجودة والبيئة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.

[9] عبد الرحيم علام (2005)، **مقدمة في نظم الادارة البيئية**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر.

[10]نجم عبد الله العزاوي، عبد الله حكمت النقار (2007)، **إدارة البيئة: نظم ومتطلبات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر، الأردن.

[11] BOIRAL OLIVIER (2005), **L'environnement en management et le management environnemental : enjeux et perspectives d'avenir**, Gaëtan Morin Éditeur, Montréal.

[12] أسامة الخولي (2000)، **البيئة وقضايا التنمية والتصنيع: دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية** ، الطبعة الأولى، دار عالم المعرفة، الاردن.

[13] MARION PERSONNE (1998), **Contribution à la méthodologie d'intégration de l'environnement dans les PME-PMI : Évaluation des performances environnementales,** Sciences de l'environnement, INSA de Lyon, Ecole Nationale Supérieure des Mines de Saint-Etienne, France.

[14] BEATRICE BUTEL-BELLINI (1997), **L'intégration de la donnée écologique dans la gestion de l'entreprise : une analyse contingente au niveau des sites de production,** Institut d'Administration des Entreprises, Université des Sciences et Technologies de LILLE, France.